اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلبا اختلف في الوقف على
اذا فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب
وذهب بعضهم الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن
المازني والمبرد واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب
بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف والثاني انها تكتب
بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد
اشتهي ان اكوي يد من يكتبها اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف
لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفرا وينبغي ان يكون
هذا الخلاف مبني على قول من يقف بالالف واما من يقف بالنون فلا وجه
لكتابتها عنده بغير النون وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب
اولى من ثبوت فاعلما اي اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا
ابدل من تنوينه الف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار
الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه
برد اليا كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما
عند الله باقي ومحل ما ذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان
تعين الرد كما سياتي في قوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي واما غير
المنون فقد اشار اليه بقوله وغير ذي التنوين بالعكس اي المنقوص
غير المنون بالعكس من المنون فاثبات اليا فيه اولى من حذفها وليس الحذف
مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين
اربعة اشيا الاول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو
رايت القاضي فيوقف عليه باثبات اليا وجها واحدا وان كان مرفوعا
او مجرورا فكما ذكر فالمختار جا القاضي ومررت بالقاضي بالاثبات ويجوز
القاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للندا نحو يا قاض فالخليل يختار
فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان الندا
محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان

الحذف

الحذف فيجاز وان لم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع
الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم
في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا
وقف عليه جاز فيه الوجهان الا ان الجائز في المنون فالوجه انه لما زالت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليها ما ذهب بسببها وهو التنوين
فجاز فيه ما جاز في المنون وقد بان لك ان كلام الناظم معترض من وجهين
احدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا
والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية
وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي يعني اذا كان المنقوص محذوف العين
نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي على وزن مفعل فاعل اعلال قاض
حذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لزم رد
اليا لان لزوم بقا الاسم على اصل واحد الا اجحاف بالكلمة ومثله
في ذلك محذوف الفا كيف علما فتقول هذا مري وبقي ومررت بمري وبقي
وغير ها التانيث من محرك سكنه او قف رائم التحرك في الوقف
على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف
والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خا
فوق الحرف وهي الخا من خف او خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد
الاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض
به الفرق بين الساكن والمسكن وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . في الوقف
والروم هو ان ياتي بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض
بالاشمام الا انه اتم في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير
والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط فوق
جعلت
الحرف هكذا — والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض
به الاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو
الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته شين فوق الحرف وهي
الشين من شديد والنقل هو نقل الحركة الى الساكن قبلها والغرض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1